

# مكتب الوزير

## حرمته في الدولة وكيف يجب أن تصان

مكتب الوزير هو أهم مكاتب الوزارة . فهو المرجع الأخير لجميع المكاتب واليه ترد جميع القرارات والإجراءات التي تحتاج إلى بحث الوزير . ومنه تخرج أيضا إلى مكاتب الوزارة جميع المشروعات والقرارات الجديدة التي يجب أن تسير عليها فروع الوزارة أو يجب أن تدرسها وتردّها مع التفاصيل . وهو بعد ذلك خزنة أسرار الدولة لأنه قد يحوى آلافا من الشكاوى والانتقادات والمراجعات التي يجب أن تبقى سرية لا يدرى بها غير الوزير ورؤساء المكاتب في وزارته . ثم بعد هذا وذلك يعد مكتب الوزير حلقة الاتصال بين الجمهور والحكومة . ولكنها مع ذلك يجب أن تكون الحفنة الأخيرة . نعى أنه إذا كانت هناك شكاوى لفرد من أفراد الجمهور لم يجد لها حلا أو علاجا في مائر مكتب الوزارة ولا يزال يتشبث مع ذلك بحقه فان مكتب الوزير يصير عندئذ مرجعه الأخير .

ولكن هل هذه هي الحال ؟ وهل لمكتب الوزير الحرمة التي يجب أن تكون له ؟ وهل للجمهور حق هذه الحرمة ؟

إن الإجابة على هذا السؤال ليست مع الأسف مما يرضاه المخلص لوطنه المحب لرقبه . فان كثيرين من أفراد الجمهور يؤمنون بهذا المكتب "لزيرة" يسامرون السكرتير ويحتسون القهوة ولا يسيحون به للسكرتير . وهذا السكرتير يتعلل بالعلل لكي يصددهم عن هذه الزيارة ويتمحل المعتبر لكي يكون مهدبا في طرده لهم من مكتبه . فالوزير "عنده لجنة" . ولوزير لا يمكنه أن يقابل أحد هذا اليوم . وأخيرا قد تخرج الوزير من باب آخر .

ويجب ألا يفوتنا أن السكرتير وهو يكده ذهنه في ابتكار هذه التسهيلات إنما ينسى واجباته الأصلية أو يهملها . لأنه مشغول الفكر بهذا الزائر يبحث عن معاذير مخنفة للتخلص منه . ثم هناك ذلك الزائر الذي "يحترف" الزيارة لمكتب الوزراء فلا يكاد ينقطع يوما عن غشيان أحد المكاتب حيث يقضى بعض الدقائق أو الساعات وكأنه يبث علاقة متينة بينه وبين الوزير . رام أدرانا فعليه يتكسب إيهام الجمهور الساذج بهذه العلاقة الكاذبة .

وسواء أكان هؤلاء المقاصدون لمكاتب الوزراء يحتاجون إلى مقابلة الوزير لحاجة يظنون أنها لا يمكن أن تقضى إلا بالتدخل الشخصي من الوزير أم هم قد اعتادوا هذا النمط ، فإن الواقع الآن أن وزراءنا متعبون أو مبرحون بهذه الزيارات . ووقتهم الذي يجب أن يكون أعلى الأوقات ينهب هباء في مقابلة حسان الوجوه أو ذاك الثقيل الذي لا يمكن رده . وكثير من

الزائرين يصراعون للسكرتير بأنهم إنما حضروا لكي "يسألوا" على الوزير . كأن مكتب الوزير قهوة يتسامر فيها الزائرون ويسأل كل منهم الآخر عن صحته .

وهناك من الزائرين من يطلب "توسيط" الوزير لكي يساعد الطالب على قضاء مهمة خاصة لدى وزير آخر . والمغزى السبي واضح في هذا التوسيط الذي يجب ألا يكون . لاسا ونحن نرتكب هذا العمل إنما نتوسل إلى قضاء مهمتنا بالمحابة ولا نعتمد على محض الحق في قصائه .

ولا نكاد لهذا السبب ندخل مكتب سكرتير الوزير حتى نجد أحيانا العشرات من المنتظرين الذين يرتبون العمل و يؤخرون السكرتير عن تادية واجباته . وهناك عند كل وزير من وزراءنا أكدا من الأوراق التي تنتظر مراجعته وموافقته وبعضها قد مضى عليه أسابيع أو أشهر . وليس من سبب لذلك غير هؤلاء الزائرين الذين يزحون مكتبه ويلجئون في زيارته ويضعون وقته ووقت موظفيه عبئا . وتحتل الاداة الحكومية أخيرا بسبب هذه الزيارات التي لم يكن لتسعين في المائة منها أي مبرر .

ذلك أن مصالح الوزارات ومكاتبها واداراتها هي المسؤولة أولا وقبل كل شيء أمام الجمهور . فإذا كان لأحد شكوى فإنه يجب أن يقصد إليها ويتصرف من موطئها . فإذا وحده جورا أو إهمالا من هؤلاء الموظفين فإنه يتصرف من رؤسائهم . فإذا أهمل هؤلاء فإنه عندئذ يستطيع الشكوى إلى الوزير . ذا وزير هو المرئى الأخير أو هو محكمة التقصص والابراهام فلا يجوز لأحد أن يتقدم إليه بشكوى ما لم يكن قد استنفد كل الجهد في معالجتها عند الموظف المختص . نذكر في هذا الصدد حديثا جرى على لسان أحد الشرقيين الذين هاجروا إلى الولايات المتحدة الأمريكية واستوطنوها . فإنه قصد إلى إحدى الوزارات فطلب مقابلة "سكرتير" الوزارة أي الوزير . واستطاع أن يتأمله ويشرح له شكواه . فلما خرج سأل الموظف الذي هيا له المقابلة عن مقابلات الوزراء وهل هي ممكنة لكل أحد . فأجاب هذا الموظف بأنها ممكنة لكل فرد من أفراد الجمهور إلا يستطيع أن يجد علاجاً لمشكلته عند موظف آخر .

وهذا هو ما يجب أن يكون الوضع الصحيح في صدد المقابلات الوزارية . فإننا يجب أن نضن بوقت الوزير بضيع عبث أو رخيصا في تادية عمل لنا كان يمكن موظف آخر أن يؤديه . وواجبات الوزير كثيرة متعددة . بعضها يتعلق بمراقبة الوزارة التي يشرف عليها من حيث تنفيذ اللوائح والقوانين ، وبعضها يتعلق بدرس مشروعات جديدة اصلاحية تحتاج إلى مجهوده الشخصي ومجهود كبار موظفيه وتقديم هذا المشروع للبرلمان والاستعداد للدفع عنه أو لنتقيحه أو غير ذلك . وكل هذه الأعمال تحتاج إلى التفرع الذي تفسده زيارات الزائرين العائشين .

فإذا شئنا أن تبقى وزاراتنا مصنونة من العبث وأن يتوفر الوزراء على مراقبة موظفيهم وإيجاد المشروعات الاصلاحية فإننا يجب أن نكف الزائرين العائشين أو الفضوليين وأن نجعل لمكتب الوزير الحرة التي تطالبنا بها الدولة .